• المسألة الثقافية في الوطن العربي
محمد عابد الجابري

• الهوية العربية في المنهجية اللبنانية الجديدة
أحمد مفلح

• الجسور الواصلة بين الأدب والسياسة
عمار علي حسن

• مدخل منهجي لدراسة الفكر الاجتماعي العربي الحديث
محمد الزعبي

• وعي الكواكبي بين المرفوض والمرغوب
محمد جمال طحان

• هل يصلح النسق الديمقراطي الحر لتأسيس غدنا المنشود؟
برهان زريق

مقابلة

■ شهادة حية على التعذيب في سجن أبو غريب
مقابلة مع علي القيسي
أجراها عبد الحسين شعبان

تقرير

■ «الفشل مرتعه وخيم»
توصيات لإنجاح مؤتمر أنابوليس

آراء ومناقشات

■ وحدة العراق
عبد العزيز الدوري

■ الأزمة النووية الإيرانية:
حقائق القدرة وخيارات الصراع
محمد عيد الشفيع عيسى

كتب وقراءات:

■ أمريكا الخصم والحكم
نصير عاروري
(رضوان زيادة)

■ المناهضة اليهودية للصهيونية
ياكوف رابكن
(فايز رشيد)

■ حقوق الإنسان في الوطن العربي، ٢٠٠٧
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
(سليمان الرياشي)

■ الحركات الدينية في الخليج العربي
بافر النجار
(عبد القادر عرابي)

■ كتب عربية وأجنبية مختارة

مؤتمرات:

■ ندوة حول «تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة»

■ موجز يوميات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية

كانون الأول
(ديسمبر)
٢٠٠٧/١٢

العدد ٣٤٦

السنة الثلاثون

يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثلاثون | العدد ثلاثمئة وستة واربعون | كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

المحتويات

□ **المسألة الثقافية في الوطن العربي منذ الخمسينيات** ..... محمد عابد الجابري ٦

يركز هذا البحث على استعراض مراحل تطور المشهد العربي الثقافي منذ الخمسينيات وتأثير الاستعمار، ورد الفعل الوطني ضد الثقافة الأجنبية والحلول المطروحة للتأصيل الثقافي لقيم الحداثة.

□ **الهوية العربية في المنهجية اللبنانية الجديدة: مقومات وخصائص (مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية انموذجاً)** ..... لحمد مفلح ٢٥

يولي الباحث أهمية بالغة للسياسة التربوية في المجتمع اللبناني بما هي بوتقة صهر أساسية للناشئة لم تبلغ بعد مبتغاها. ويعدد الباحث العوامل التي تحول دون الاتفاق على تاريخ واحد وانتماء واحد وهوية واحدة، علماً بأن التغيرات السياسية أدت إلى ذكر الهوية العربية في المناهج التربوية، من دون أن تترسخ بصورة نهائية حتى الآن.

□ **الجسور الواصلة بين الأدب والسياسة** ..... عمار علي حسن ٤٤

يعرض الكاتب العلاقة بين السياسة والأدب، والدور الذي يؤديه الأدب، بوصفه شكلاً للإنتاج الثقافي، في الدفاع عن المصالح العامة، وهو لا يقتصر على أدب النخبة، بل يتجلى بشكل أوضح في الأدب الشعبي.

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

□ **مدخل منهجي لدراسة الفكر الاجتماعي العربي الحديث** ..... محمد أحمد الزعبي ٦٠

يشرح الباحث بمنهج علم الاجتماع الملامح الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية، منطلقاً من المرحلة العثمانية، ومعدداً عوامل التخلف التي أخذت تتراجع أمام وصول أفكار الثورة الفرنسية وتنظيم البعثات العلمية إلى أوروبا، وبروز حركات دينية إصلاحية وقيام ثورات ضد الاحتلال الأجنبي.. ويخلص الباحث إلى أن أشكال المقاومة وضعت الفكر العربي أمام مخاض يمكن أن تخرج الأمة العربية من عنق الزجاجة إلى فضاء الحرية والديمقراطية.

□ **وعي الكواكبي بين المرفوض والمرغوب** ..... محمد جمال طحّان ٧٢

يستند الكاتب إلى فهم عميق لفكر عبد الرحمن الكواكبي، إذ له كتابات صافية في مقولات هذا المفكر النهضوي، ليأتي بأقباس تضيء آراء الكواكبي. ويركز الكاتب على ما طرحه الكواكبي من ضرورة إصلاح الدين، وبناء أسس مقاومة الاستبداد بدءاً بالتحلي بالوعي، والتوفيق بين الإسلام والتراث والوافد الغربي على نحو انتقائي و"متفائل".

□ **هل يصلح النسق الديمقراطي الحر لتأسيس غدنا المنشود؟** ..... برهان زريق ٨٧

يحاول الباحث بطريقته الخاصة أن يفرق ما بين الدولة الديمقراطية والحكم الديمقراطي وخصائص كل منهما، ويسأل عن مدى صلاحيتهما لتأسيس غدنا المنشود.

هل يصلح النسق الديمقراطي الحر لتأسيس غدنا المنشود؟

برهان زريق(*)

محامٍ ـ سوريا.

لقد فضلنا استعمال الجهاز المفاهيمي «نسق»[1] على الجهاز «أسلوب حياة»[2]، أو الجهاز «نظام أو منتظم»[3] لسبب بسيط هو أن جرعة الانسجام والاتساق في «نسق» أكبر منها في الأجهزة المفاهيمية الأخرى.

وليس عجباً، فهذا الانتظام والتعايش السلمي هما اللذان سيخرجاننا من الخانق والمستنقع التاريخي، ومن كهف الموت، وينقلاننا على جناحي الصاروخ الحضاري المتبقي والمرتجى، وهو ما دلل به عالم اجتماع أمريكي بقوله: بلدي كالسيمفونية التاسعة لبيتهوفن.

ولا حاجة إلى التأكيد أن التأسيس على مركب الديمقراطية الحرة يشمل الحياة سعة وامتداداً، وإن كنا سنركز في حرثنا على مجال الحكم، باعتباره رأس الحربة في الحياة. وبالبداهة فالديمقراطية تختلف عن الحرية ـ مفهومياً ومنطقياً وتاريخياً ـ وإن كانت قطع الثلج تساقطت ـ بالتقدم ـ بينهما وهنالك زواج تاريخي وطيد، وإن كان هذا الزواج ـ كأي زواج ـ قد يقوم على بعض الاختلاف لا الخلاف. فالحرية نزعة أصيلة وقيمة أولية (Primary Value) في قلب كل إنسان، أو على حد قول أودن (W. H. Auden): ليست الحرية قيمة ما، بل أساس كل القيم،

(*) له مؤلفات عديدة، منها: **الوطن في الإسلام** (١٩٩٧)؛ **نصر حامد أبو زيد بين التفكير والتكفير: مسألة حصانة الإنسان في الإسلام** (١٩٩٧)؛ **المرأة في الإسلام: قراءة معاصرة** (٢٠٠١)، و**المشروع الحضاري العربي الإسلامي** (٢٠٠٦).

(١) استعمل هذا المفهوم في: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤).

(٢) استعمل هذا الجهاز أرسطو، انظر: ثروت بدوي، **أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ص ٤٧.

(٣) حسن صعب، **علم السياسة**، ط ١٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٣)، ص ٤.

وقول ريد (H. Read): الحرية قيمة، وهي في الواقع قيمة كل القيم، وقول برداييد (Berdayed): الحرية هي القوة الداخلية المحركة للروح، وهي سر الوجود والحياة والمصير.

ويذهب جون لويس (John Lewis) بقوله: الحرية اسم لجميع ممتلكات الإنسان وإشباعاته المادية والروحية[٤]، فهي نزعة أصيلة لازبة في النفس البشرية، وقد هجس بها الشعراء والفلاسفة والمصلحون ورجال الدين، وكان لهم معانقات مع زفيرها المقموع ومع أريجها الروحي، ومع أعلامها الحمراء المرفوعة.

فالحرية نتاج الروح وجذر الوجدان ومقوم الضمير وعطاء القلب والعقل، وهذه هي الإنسانية، ولم يبق بعد ذلك إلا صورة اللحم والدم.

خاطب شداد ابنه قائلاً: كر يا عنترة فأجاب: العبد لا يكر، لكن يحسن الحلب والصُر، فأعلن الوالد: كر وأنت حر، فكر الحر، وكان العطاء المعجزة.

ماذا عن الضفة الثانية للنهر..

الديمقراطية... هي[٥]:

- حكم الشعب من أجل الشعب (لنكولن).
- جميع الناس متساوون من أجل اكتشاف الأفضل.
- الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيباً (شيلي).
- شكل من أشكال الحكم الذي تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً من الأمة.
- إجراء وتقنية الحرية[٦].

فهذه التعارف احتضنت العنصر الشكلي (وسيلة الحكم) والعنصر الموضوعي (المساواة)، وإن كان تعريف لنكولن استشرف فاستشف العنصر الموضوعي (من أجل الشعب)، لافتين الانتباه إلى قول الدكتور أبو المعز معز إن الحكومة الديمقراطية تعني دولة ديمقراطية، ولكن الدولة الديمقراطية لا تعني حكماً ديمقراطياً، فقد يكون أوتوقراطياً أو ملكياً أو ديكتاتورياً[٧].

وعلى أرض الواقع، سجل لنا التاريخ الاختلاف بينهما، فالديمقراطية في بلاد الإغريق

---

(٤) تجد هذه التعاريف، في: محمد عصفور، **الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي**، في الحرية والسلطة (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٦١)، المقدمة.

(٥) أورد هذه التعاريف: محمد عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ١٦٣.

(٦) أورد هذا التعريف الأستاذ محمد حسنين هيكل في حديث له مع محطة الجزيرة.

(٧) نصر، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

مثال حي على ذلك، فالنظام في هذه البلاد وضع السلطة في يد الشعب من دون أن يعير اهتماماً لمركز الأفراد أو يعترف لهم بحقوق قبل الجماعة. يستوي في ذلك اثينا الديمقراطية وإسبارطة الارستقراطية، فالكثير من المدن اليونانية كان يلزم بالزواج في سن معينة، وكانت أثينا تجعل العمل إجبارياً، وتتدخل في الحرية الشخصية للفرد إلى درجة تحديد كمية الملابس التي تحملها المرأة عند سفرها.

وقد بقيت الولايات المتحدة الامريكية إلى ما بعد سنة ١٨٧٥ تخص الحزب المنتصر بالانتخابات الحكومية كافة بحسب المبدأ المشهور[٨] To the Victor is the Slave. والامر نفسه بالنسبة إلى الجماعيين اليعاقة الإقصائيين في فرنسا....

وإذا كان قد مضى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً إلا أن الشعب في الغرب استطاع ـ في مغامرته الروحية الكبرى ـ أن يقيم حريته إلى جانب ديمقراطيته.

قد يكون الفرد أداة في خدمة الحاكم الذي يستحوذ على السلطة.

لقد افتتح هذا الشعب حقلاً كبيراً في المجال السياسي، وأصبحت السلطة واهدافها (حقوق الفرد وحرياته) من ابرز المسائل لديه في القانون الدستوري[٩]. فالسلطة نفسها ـ كما يقول أوستن ـ أصبحت تضع وتحدد القيمة (Authoritative Allocation of Value) وأخذ وجه جانيوس المضيء[١٠] يطفح بالنور، ووجهه المقابل بالظلام والقترة يخبو شيئاً فشيئاً..

وهكذا يمكننا ـ بعد تصفح تاريخي ـ أن نحدد وجهات الأنظمة السياسية بما يلي:

إما أن يكون الفرد غاية النظام، ويتمتع فيه بامتيازات وحقوق تجعل من السلطة مجرد حارس لهذه الامتيازات (نظم المذهب الفردي)، وإما أن تتحدد حقوق الفرد وحرياته بما يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من منفعة الجماعة، وبحيث يصبح الفرد مجرد أداة في يد السلطة تحقق أغراضها في خدمة الجماعة (النظم الاشتراكية)، وأخيراً قد يكون الفرد أداة في خدمة الحاكم الذي يستحوذ على السلطة (النظم الديكتاتورية)[١١]. لقد أصبحت الأرض ـ الديمقراطية والحرية ـ ذبولاً للغرب، حيث استشرف أعمق أعماق الحياة والذرة والخلية والفضاء، ولقد لخص العميد اندريه هوريو[١٢] خصائص هذه الانطلاقة في ما يلي:

---

(٨) ثروت بدوي، **النظم السياسية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٢)، ج ١: **النظرية العامة للنظم السياسية**، ص ٣٥٥.

(٩) محمد فؤاد مهنا، **سياسة الوظائف وتطبيقها** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧)، ص ١٧٠.

(١٠) أسطورة يونانية تصور جانيوس، له وجهان أحدهما مظلم والآخر أغبر نرهقه قترة.

(١١) بدوي، المصدر نفسه، ج ١: **النظرية العامة للنظم السياسية**، ص ٣٥٥.

(١٢) اندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، نقله إلى العربية علي مقلد، شفيق حداد وعبد الحسن سعد، ٢ مج (بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، ص ٣٩ وما بعدها.

ـ الاكتشاف الكامل الإنسان من قبل الإنسان[١٣].

ـ الإحاطة القانونية للظاهرة السياسية والبشرية من أجل إدخال النظام والعدالة إليها.

ـ الثقة بالفرد والإيمان بفضيلة الحوار (الحوار السقراطي) لأنه أداة لاكتشاف الحقيقة، وذلك كنوع من تجربة المقترحات والافكار والأولى المارة عبر عقول متتابعة تنقيها من الاخطاء.

ـ خضوع الحزب الحاكم للرقابة الدائمة من الحزب الآخر في ظل الاحتكام الدوري للانتخاب.

ـ التنظيم العقلاني والتنافس الحر[١٤].

ـ التنظيم المتوازن الاجتماعي والسياسي والمؤسسي.

ـ القانون تقنية الحرية، وفي الوقت نفسه تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية (توامي السلطة ـ المعارضة)، الفرد والجماعة كيان أصيل في الفكر الإنساني والوجود الاجتماعي.

ـ الفاعلية الحضارية تساس بلعبة شطرنج تاريخية ،تاكيداً على التعايش السلمي والتنظيم العقلاني، كتب على أحجارها: السلطة ـ الحرية ـ الدولة ـ الأمة.

ـ وقد عقلت التفسير السحري للسلطة وأسسها (Institutionnalisation du pouvoir) على اساس المشروع الجهاز في خدمة فكرة، والشعب مالك هذا المشروع، اما الحكومة فهي نائب وكيل عن الصاحب[١٥].

لكن ماذا لو حدث تعارض بين الحرية والديمقراطية، وتنازعت روح قواعد التفسير...؟؟ الجواب ـ الحرية اولاً، فهي القيمة والأم الرفيعة، واتجاه روح التفسير لصالحها، وفي إنكلترا هنالك قاعدة إجرائية مأنها حسم دعوى الحرية قبل أية دعوى أخرى، وصدق الخليفة الراشد ابن الخطاب: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحراراً.

قال تعالى: ﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾[١٦].

---

(١٣) لكن أبا حيان التوحيدي يقول: الإنسان اشكل عليه الإنسان.

(١٤) قال تعالى ﴿**فليتنافس المتنافسون**﴾ [**القرآن الكريم**، «سورة المطففين»، الآية ٢٦]، وقال ماو تسي تونغ: دع الزهور تتفتح ولتتبار.

(١٥) جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٢٦ و٧٤، ومحمد مهدي شمس الدين، **الأمة والدولة والحركة الإسلامية** (بيروت: المجلس الشيعي الاعلى، ١٩٩٤)، ص ٢٩، حيث يرى سماحة الإمام أن الأمة الإسلامية هي المقدسة، والخطاب الشرعي موجه إليها لا إلى الدولة كما عند هيغل. انظر ايضاً: داريوش شايغان، **ما الثورة الدينية؟: الحضارات التقليدية في مواجهة الحداثة**، ترجمة وتقديم محمد الرحموني؛ مراجعة مروان الداية (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤)، ص ٢٦٤.

(١٦) **القرآن الكريم**، «سورة الكهف»، الآية ٢٩.

فذلك دليل على محض حرية الإنسان، يقول أندرو لفين: الديمقراطيون الليبراليون هم ليبراليون في المقام الأول لكنهم ديمقراطيون على مضض، وهذا التوتر يهدد التعايش بينهما، ولا يتم حسمه إلا على حساب المركب الديمقراطي[١٧].

أما الأستاذ سعيد زيداني فيرى أن قواعد التفسير في النسق الديمقراطي تتجه إلى[١٨]:

١ ـ فصل السياسة عن المجتمع، فالمجتمع المدني هو في نظر الليبرالية قاطرة التاريخ والمسرع الأساسي للنشاطات الإنسانية، الأمر الذي يؤدي إلى الانتقاص من الخيار الديمقراطي.

٢ ـ تفضيل الديمقراطية التمثيلية (Representative Democracy) على الديمقراطية المباشرة، ويرى أنه من المفيد استبدال كلمة ديمقراطية بكلمة Polyarchy لوصف النظام الديمقراطي الجديد[١٩].

الليبرالية القائمة على المساواة لا تنكر العلاقة التاريخية بين الليبرالية والرأسمالية.

ويمكن القول إن الثقب الأسود في جسم الديمقراطية الحرة الذي غذى أطماع الرأسماليين والإمبرياليين، ودعاة المذهب الفردي الحر الخالص، هذا الثقب كان يُسد قدر الإمكان من الديمقراطيين الاحرار وصوتهم العالي يقول: ما قيمة صندوق الانتخاب إذا كان المنتخب يتضور جوعاً[٢٠]؟

صحيح أن الليبرالية تؤمن ـ كقيمة في ذاتها (Intrinsic Value) ـ بالفرد الحر المتساوي المستقل اخلاقياً، وحقه في تحديد اهدافه ومصالحه، لكنها أخذت تبحث عن تطعيم هذا التوجه بالتوزيع المنصف للمنافع والأعباء الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم نضال الليبراليين ضد الاشتراكيين الراديكاليين وضد الرأسماليين الأحرار (Libertarians) تحت شعار حماية الدولة وعدالة توزيع الثروة، وما الديمقراطية الاشتراكية إلا الجناح اليساري للديمقراطية الغربية.

ولقد لخص جون رولز معادلة هذه المنظومة بما يلي:

١ ـ كل فرد له الحق في أوسع منظومة من الحريات الأساسية المتساوية.

---

(١٧) Andrew Levine, *Liberal Democracy: A Critique of its Theory* (New York: Columbia University Press, 1981), p. 198.

(١٨) انظر: سعيد زيداني: «إطلالة على الديمقراطية الليبرالية»، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٥ (أيار/مايو ١٩٩٠)، ص ٤ ـ ٢١، و«الديمقراطية، الليبرالية، ومفهوم الدولة المحايدة: فصل المقال عما بينهما من اتصال»، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ١٦ ـ ٣٢.

(١٩) زيداني، «الديمقراطية، الليبرالية، ومفهوم الدولة الحايدة: فصل المقال عما بينهما من اتصال»، ص ٢٤.

(٢٠) بدوي، **النظم السياسية**، ج ١: **النظرية العامة للنظم السياسية**، ص ٣٣٧.

٢ ـ تنظيم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي كالآتي:

أ ـ توفير المنفعة القصوى للأقل حظاً.

ب ـ منح الوظائف للجميع ضمن الإنصاف في تساوي الفرص، وتستوي الحرية بكاملها دفعة واحدة، أما الحقوق الاقتصادية فيمكن استيعابها على دفعات[٢١].

٣ ـ اتساع الرقعة المحمية بالحقوق الفردية المتساوية يضع قيوداً كبيرة على القرارات الديمقراطية.

٤ ـ الحقوق المطلقة تتطلب شرط الإجماع على نقيض ما تنشده الديمقراطية القائمة على الأغلبية العددية[٢٢].

أما هذه الشروط عند دوركن فهي:

ـ مقاومة الإكراه الأخلاقي.

ـ مقاومة التفاوت الاقتصادي.

ـ قائمة الحقوق لدى الليبرالية القائمة على المساواة أكثر اتساعاً منها عند الديمقراطية.

٥ ـ حياد الدولة بالنسبة إلى التصورات المتنافسة حول الحياة الخيرة الوثيقة الصلة بالحقوق المدنية التي تحظر الإكراه الأخلاقي، وكلاهما مشتق من مبدأ أصلي هو التصور الليبرالي للمساواة، حيث تبرز أولوية حيادية الدولة أخلاقياً وقيمياً على مسألة التوزيع المنصف للخيرات المادية[٢٣].

٦ ـ الليبرالية القائمة على المساواة لا تنكر العلاقة التاريخية بين الليبرالية والرأسمالية، لكنها تنكر العلاقة المفهومية بينهما[٢٤]، ومحور المنطق الليبرالي وهاجسه هو حماية الأقليات ضد طغيان الأغلبية.

والواقع أن الأفراد دخلوا في عقد اجتماعي يكفل لهم وجودهم وحقوقهم وحرياتهم، ولا يمكن لهذا العقد أن يسمح بالسلطان الكلي للأغلبية، وهناك سد منيع وحاجز أمام تغوّل

---

(٢١) John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1971), p. 41.

(٢٢) زيداني، «الديمقراطية، الليبرالية، ومفهوم الدولة الحايدة: فصل المقال عما بينهما من اتصال،» ص ٢٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢٤) Michael Williams, «Liberalism and Two Conceptions of the State,» in: Douglas MacLean and Claudia Mills, eds., *Liberalism Reconsidered*, Maryland Studies in Public Philosophy (Totowa, NJ: Rowman and Allanheld, 1983), p. 125.

الجماعة، ونظام الدولة القانونية يهدف إلى حماية الأفراد من عسف السلطات العامة واعتدائهم على حقوقهم التي هي أساس إقامة الجماعة[٢٥].

ولنعد إلى سؤالنا المطروح، ونقول: هل الديمقراطية الحرة شرط لازم كاف لتأسيس غدنا المنشود وارتقائنا المرتجى؟؟

ألا تقودنا الحرية المحضة ـ تأسيساً ـ إلى نقطة متحركة، والتأسيس لا يقوم على ما هو متحرك؟؟

فالنحلة تحلق في ارجاء السماء تبحث عن الاريج، ولكنها تعود إلى نقطة ثابتة هي الخلية.

فالتأسيس شيء ثابت، او ثابت متحرك[٢٦]، في حين أن الحرية محض حركة لا تكفي وحدها للتأسيس.

الدولة حضارة بأسرها وقد استجمعت قواها وأفصحت عن نفسها في مؤسسات (ريمون بولان).

فالمفكر ريمون بولان يؤسس السياسي (الدولة) على الحضاري فيقول: الدولة حضارة بأسرها وقد استجمعت قواها وأفصحت عن نفسها في مؤسسات[٢٧].

والفقيه الكبير اندريه هوريو يؤكد أن التعددية (إحدى صور الحرية) أنجزت في الغرب بعد إنجاز الدولة القومية[٢٨].

واوغست كونت يبني سوسيولوجيا التقدم على سوسيولوجيا النظام معتمداً في ذلك على ابحاثه الفلكية[٢٩].

وقد ذكرنا سابقاً أن الإسلام يؤسس ركن الحرية (الانفكاك) على ركن العقيدة (البيّنة).

والحضارة الغربية نفسها تبني ركن الحرية على ركن ثقافة النهج العلماني.

وعلى هذا فإننا نضع معادلة العقد الاجتماعي الجديد للنهوض العربي المنشود:

١ ـ الحرية والديمقراطية هما القاعدة الذهبية للتأسيس على أن تكون الحرية هي الأم المرضع والديمقراطية الحليفة فصيل في مدرسة الحرية.

---

(٢٥) انظر: بدوي، **النظم السياسية**، ج ١: **النظرية العامة للنظم السياسية**، ص ١٣٩، و David Lyons, *Ethics and the Rule of Law* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1984), p. 140.

(٢٦) الثابت المتحرك جهاز مفاهيمي أبدعه المعتزلة وأضافوه إلى الثلاثيات المتضادة.

(٢٧) ريمون بولان، **الأخلاق والسياسة**، ترجمة عادل العوا (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٦)، ص ٢٠١.

(٢٨) هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ص ٢٧١.

(٢٩) جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، ترجمة الياس حنا الياس (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٣)، ص ٨٠.

٢ ـ هذا التحالف يجب أن يرتو إلى العدل.

٣ ـ إسقاط الاقنعة والتشخيصات القانونية التي تعتمد مبدأ سيادة الامة (المواطنون متساوون ومتجانسون ومتحدون تجمعهم النعرة القومية)، والدولة بهذا التشخيص والتجريد المزيف مستقلة عن الافراد.

٤ ـ وبالمقابل الاخذ بنظرية سيادة الشعب في حقيقته الاجتماعية (Realité Social) المدللة بأن كل فرد يملك جزءاً متساوياً من السيادة، ولا يمكن أن توضع السيادة في مقر زائف (سيادة البروليتاريا حزب أو طائفة أو ملك) إلخ.

٥ ـ رفض منطق الدولة الغائية التي تتحلل من الوسيلة ـ القانون.

٦ ـ إن لعبة الشطرنج التاريخية لا قيمة لها إلا في إطار دولة الامة وحضارتها لا في إطار دولة السوق أو في إطار دولة الجيش النظامي أو بالحكومات المستبدة[٣٠].

لكن ماذا لو سبقت الغاية الوسيلة وفرضت الوحدة بالقوة ـ بالدولة البوليسية القائمة على الغاية دون الوسيلة ـ القانونية.

لا شك في أن الوحدويين الاحرار الديمقراطيين سيضطرون إلى قبول هذه الدولة ودعمها، ولا سيما إذا تم قيامها من دون الم ثم كللت نشأتها مباشرة بتشييد دولة القانون الوحدوية قياساً إلى الحكم الفعلي الذي أقرته النظرية الفقهية التاريخية في حضارتنا، وخصوصاً في شخص عمر بن عبد العزيز وصلاح الدين الأيوبي وقطز والظاهر بيبرس وعبد الناصر وغيرهم □

(٣٠) بدوي، النظم السياسية، ج ١: النظرية العامة للنظم السياسية، ص ٥٢.